Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

نسق المصطلحات الصرفية في كتاب (مبتدأ الكشف في علم الصرف) لناصر بن أبي نبهان الخروصي

محمود بن سليمان الريامي

أستاذ مساعد
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
mahmoodr@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠١/١٩
تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢٣/٠٧/١٥

نسق المصطلحات الصرفية في كتاب (مبتدأ الكشف في علم الصرف) لناصر بن أبي نبهان الخروصي

محمود بن سليمان الريامي

الملخص

تنطلق دراسة (نسق المصطلحات الصرفية في كتاب (مبتدأ الكشف في علم الصرف) لناصر بن أبي نبهان الخروصي) من اعتبار أن البناء المصطلحي جهاز مفهومي يضع تصورا واضحا للبناء الداخلي للعلم الذي يعبّر عن مقولاته. وهي دراسة تفحص هذا القضية في كتاب الخروصي، بسبرها لثلاث قضايا هي: المصطلحات الصرفية التي أوردها في كتابه، وكيفية عرض المصطلحات المفردة والمركبة، وطرق شرح هذا المصطلحات، وقد اعتمدت الدراسة التقسيم الثلاثي لأنواع الكلام من اسم أو فعل أو حرف؛ باعتبارها أصول التقسيم لنسق علم الصرف ومصطلحاته التي تتفرع عنها القضايا وتعبر عن مفاهيمها المصطلحات مفردة أو مركبة. وخلصت الدراسة إلى أن الخروصي كان واعيا وعيا تاما بالبناء النسقي لعلم الصرف ولمصطلحاته المعبرة عن مفاهيمه، وقد عالج في كتابه هذا قضايا تصريف الأفعال والمشتقات دون باقي القضايا الصرفية، وكان لا يخرج في اصطلاحه عن منهج تيسير الصرف، كما ذكر الأصول التي يمكن القياس عليها، واهتم بضبط الحدود المفهومية للمصطلحات الأساسية كالاسم والفعل والحرف، وأكثر من ذكر المصطلحات المركبة التي تدل على مفاهيم النسق الاصطلاحي الصرفي، وقد يختصر المصطلح في عبارة مفردة دالة على موقعها من النسق، وكما أنه شرح كثيرا المصطلحات بالتمثيل وغيره.

الكلمات المفتاحية: نسق؛ مصطلح؛ علم الصرف؛ ناصر بن أبي نبهات الخروصي؛ كتاب مبتدأ الكشف في علم الصرف.

Patterns of Morphological Terminology in “The Beginning of Discovery on Morphology” by Nasser bin Abi Nabhan Al-Kharousi

Mahmoud Sulaiman Al- Riyami

Abstract

This study argues that terminological patterns are a conceptual system that reflects the internal structure of morphology and its arguments. The study examines three issues: the morphological terms mentioned in the book, the presentation of individual and compound terms, and the methods of explaining these terms. The study adopts the triple division of the types of speech into a noun, a verb, and a letter. The study concludes that Al-Kharousi was fully aware of the systemic construction of morphology and its terms that express its concepts. He dealt in his book with the issues of conjugation of verbs and derivations but did not address other morphological issues. In his approach, he aimed to simplify morphology by listing the principles that guide morphological analogy. He paid attention to conceptual dimensions of the basic terms such as the noun, the verb and the letter. He also focused on compound terms which show the notion of morphological patterns. In his approach, he reduced the term into an expression reflecting its position in the pattern and explained several terms using analogy as well as other strategies.

Keywords: Patterns; Terminology; Morphology; Nasir bin Abi Nabhan Al-Kharousi; The Beginner of Discovery on Morphology.

المقدمة

اللغة نظام من العلاقات المنتظمة في مستوياتها المختلفة؛ الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهو نظام مفتوح تتفاعل فيه أجزاؤه وفق قواعد لغوية محكمة، ولا بد من فهم طبيعة هذا النظام كله أو جانب منه لفهم نسق البناء اللغوي وآليات اشتغاله.

والمصطلحات مفاتيح العلوم -حسب تعبير القدماء- بها تدرك مفاهيمها وحدودها والعلاقات بين أجزائها، ولا علم بلا اصطلاح يسيّجه بسياج من الحمولات الخاصة التي تُدخِل في حدّها خصائصَ المفهوم المصطلحي؛ وتُخرج ما لا ينطبق عليه من مفاهيم، وتلك المصطلحات والمفاهيم الخاصة ليست جُزُرًا معزولة منفردة؛ وإنما هي شبكة من العلاقات مع مفاهيم أكبر منها أو فرع عنها أو مع مفاهيم منتظمة في مستواها من زاوية أو زوايا مختلفة.

والبناء المصطلحي لأيّ علم أو فن هو نسق خاص ونظام من الأنظمة التي تشكل مقولاتِه، وهو بناء مفهومي ولغوي موازٍ للعلم الذي يعبر عنه، ويعكس مفاهيمه الخاصة، ويبّين مجالات اشتغاله.

لذا كان سَبْرُ البناء النسقي لمصطلحات علم الصرف في كتاب ما هو سعي في طريق يتلمس ثلاثة مسارات: مسار علم الصرف، والدراسة المصطلحية، وسبْر ثالث لنظام تفكير المؤلف واختياراته.

ومنهج هذا البحث يقوم على المنهج الوصفي التحليلي لمصطلحات الكتاب وأنساقها المفهومية، ولم يتعرض أحد - حسب اطلاعنا - لدراسة هذا الموضوع، أو دراسة المصطلحات اللغوية أو الصرفية لدى المؤلف.

مدونة الكتاب

كتاب (مبتدأ الكشف في علم الصرف)، هو أحد الكتب اللغوية التي ألّفها الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي (ت:١٢٦٢هـ)، وهو عبارة عن منظومة للمؤلف نفسه، تقع في ١٢٩ بيتا، نظمها ثم شرحها في كتابه هذا، وقد " نظم فيها أكثر مختصر الزنجاني" (الخروصي، ٢٠١٩، ص، ٣٣)، بدأه المؤلف ببعض المقدمات المنهجية في علم الصرف، ثم خمسة أبواب؛ ناقش في الأول "إعراب الأفعال المجردة المضارع منها بقياس إعراب ماضي" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤١)، والباب الثاني" في المصادر، (الخروصي،٢٠١٩، ص،٧٢)، والباب الثالث "في أسماء الفاعلين"، (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٠)، والباب الرابع " في أسماء الأرض والآلات" (الخروصي،٢٠١٩، ص، ٩٥)، وكان الباب الخامس خاتمة (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٩) ذكر فيها الكلمات التي شذت عن القياس، كما نقل في آخرها متن كتاب الزنجاني (الخروصي، ٢٠١٩: ١١٩) المسمى بتصريف العزي.

فاغلب مادة الكتاب تناقش تصريفات الفعل والمشتقات، ولا تناقش القضايا الصرفية الأخرى للاسم والحروف، كما أن الخروصي كان متأثرا كثيرا بمتن (لامية الأفعال) لابن مالك، وبشرحه لها، وبشرح ابنه بدر الدين كذلك، ويبرز هذا التأثر في المنظومة التي صاغها مضارعا لمنظومة ابن مالك، التي قال في مطلعها:

الحمـدُ للهِ سَـلْمْ ربِّ صَلِ على ... رسولِك الهادِ ثُم الآلِ والفضلاء
وبعدُ يا صاحِ علمُ الصرفِ هاكَ له ... نظماً لمختصرِ الزِنْجَانِ إذه حَلا
خالفتُ ترتيبَه الأبــوابَ مُبتغيــاً ... ترتيبَ للغيرِ إذ قد جاء معتـدلا
ومُبْتدأ الكشفِ اسمُ النظمِ صحفةُ علمِ ... الصرفِ مختصراً مقياسُ منه جلا

(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٤)، وتحدث في المقدمة عن أن منظومته هذه "على مسلك نظم ابن مالك في تضمين الأبواب" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٥)، فمادة كتاب (مبتدأ الكشف) تعود لمدونتين هما: لامية الأفعال لابن مالك وشرحها، وكتاب مختصر الزنجاني المعروف بالعزي في الصرف (العزي، ٢٠٠٨).

وهو الكتاب الصرفي الوحيد الذي يذكر لابن أبي نبهان، وقد سلك فيه مسلك التعليم والاختصار، مع الاهتمام بتبيان الأصول المقيسة، وغلبت على منهج عرضه طريقة المتون والشروح والحواشي، ورغم مكانة الخروصي العلمية إلا أنه لم تتوجه عناية الباحثين لدراسة هذا الكتاب.

مفهوم النسق وعلاقته بعلم المصطلح

النسق والتنسيق والتناسق ونحوها من الكلمات تدل في معجمات اللغة على دلالة مركزية واحدة هي النظام الداخلي المحكم، فقد عرّف ابن منظور النسق " من كل شيء ما كان على طريقة نظام واحد عامٍ في الأشياء "(ابن منظور، (٢٠١٤)، ج، ١٤ ، ص، ٢٤٧، مادة، نسق)، ومثل ذلك في القاموس المحيط إذ قال: "والنسق محركة: ما جاءَ من الكلامِ على نظامٍ واحد" (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥: ٩٢٥، مادة نسق).

والمعنى الاصطلاحي غير بعيد عن هذه الدلالة اللغوية، فكلمة نسق (system) تعني النظام المبني على العلاقات بين أجزائه، أو هو ما كانت "عناصره مترابطة بحيث تكون كُلّا عضويا واحدا" (سعيد، ٢٠٠٤: ٤٦٧)، وقال كندياك (Condillac) " ليس النسق غير ترتيب الأقسام المختلفة لفن أو علم ما، وفق نظام يجعلها متماسكة ومتعاضدة، بحيث يكون تفسير المتأخر منها بالمتقدم، وتسمى الأقسام التي تعلل الأقسام الأخرى مبادئ، وكلما كانت هذه المبادئ أقل عددا كان النسق أكثر كمالا " (سعيد، ٢٠٠٤: ٤٦٨). وباتت الطبيعة النسقية سمة للعلوم المختلفة بما فيها علم المصطلح الذي نشأ " باعتباره تخصصا نسقيا وتطبيقيا منظما" (الأشهب، ٢٠١١: ٤٩).

مستويات الأنساق الصرفية

اللغة بنية نسقية كبرى، ومعجمها "يرتكز على مجموعة من الأنساق المستقلة الممثلة للبنية المعرفية لكل حقل معرفي على حدة، وكل بنية معرفية ترتكز على مفاهيم متنوعة مترابطة فيما بينها ترابطا داخليا" (الأشهب، ٢٠١١: ٦٤)، فالنسق اللغوي العام مجموعة من الأنساق الفرعية التي تعالج جانبا من الجوانب المختلفة للغة، لأن اللغة "منظّمة من مجموعة من الأنظمة منها النظام الصوتي، والنظام الصرفي والنظام النحوي" (تمام، ١٩٩٤:

٣٣)، فهي نظام كبير مُحْكَم ومتجدد، تجتمع داخله مجموعة من الأنظمة، ولفهم نظام فرعي من هذه الأنظمة يجب معرفة موقعه من أصول هذا النظام الكلي، ومعرفة مجال اشتغاله وتطبيقاته، وجوانب تلاقيه مع الأنظمة الفرعية الأخرى وجوانب اختلافه عنها، ومعرفة ذلك مهم لتحديد نقطة البدء التي يبدأ عندها نسق النظام اللغوي، وتشكل مفاهيمُه الكبرى أصولَه التي يتفرع عنها، ثم تتفرع تلكم الأصول إلى المستويات الجزئية حتى يقف عند أصغر نقطة في نسقها.

والنظام الصرفي نسق جزئي من النظام اللغوي العام؛ يدرس الكلمات مفردة، وما يطالها من تغيرات بنيوية، وهو نظام يبدأ بالتفرع من الأقسام الأولى التي هي مباني الكلمات الكبرى، أي: الأسماء والأفعال والحروف، "وهذه الطائفة من المباني التي تعبّر عن معاني تقسيمية هي حجر الزاوية في النظام الصرفي في اللغة العربية الفصحى، وهذه المباني أبواب الكلم، ... فإذا تصورنا النظام الصرفي في صورة جداول تتشابك فيه العلاقات والمقابلات فإن هذا النوع من المباني سيمثل البعد الرأسي من الجدول" (تمام، ١٩٩٤: ٨٣).

وقد نبّه الخروصي في أول كتابه إلى مركزيّة هذه الأصول الثلاثة في نسق النظام الصرفي، لأن الكلام عموما "ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف" (الخروصي، ٢٠١٩: ٢٦)، وتتفرع عن هذه الأصول بقية المفاهيم الصرفية المتولدة عنها؛ فعن نسق الأسماء تتفرع جملة من الأنساق الفرعية التي تعالج حالة الاسم مفردا، كالعدد والجنس والتصرف أو الجمود، كما تتفرع عن نسق الفعل جملة من الأنساق الفرعية الجزئية التي تعالج حالة الفعل منفردا؛ كالزمن والتصرف والبنية وغير ذلك، أما نسق الحروف فلا يقف عنده علماء الصرف لذاته لأن مجال اشتغال علم الصرف هو دراسة الكلمة منفردة، والكلمة تصدق عندهم على ما يدل على معنى في ذاته، وأشار الخروصي إلى ذلك بقوله: " والحرف لا مدخل له في شرح هذا العلم، وليس المراد بالحروف من حروف التهجي؛ ا ب ت ث ج... إلى آخرها بل المراد قسم من الكلام، فالحرف معناه قسم" (الخروصي، ٢٠١٩: ٢٦- ٢٧)، فهذه الحروف- وإن سميت بحروف المعاني- إلا أنها لا تحمل معنىً في ذاتها كالأسماء والأفعال، وإنما يختلف معناها بحسب ما تدخل عليه من كلمات وبحسب وظيفتها في التراكيب، فهي على هذا الاعتبار ذات دلالة مقامية متغيرة، لذلك يذكرها علماء الصرف عَرَضًا في كل حرف له دلالة مقامية تغير من بنية الأسماء أو الأفعال، كحروف المضارعة وحروف العلة، وعلى هذا الاعتبار يتفرع نسقها بحسب الوظيفة الصرفية في النظام الصرفي كحروف زائدة أو أصلية، وحروف تسبق الكلمات أو تأتي لاحقة بعدها، حروف متغيرة بالإعلال والإبدال ونحوه أو غير متغيرة ونحو ذلك من التفرعات التي تتفرع إليها الحروف.

أما المصطلح هو "كل وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب)، وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما" (القاسمي، ١٩٨٥: ٢١٥)، وهو يصدق على كل لفظ أو رمز خاص يعبّر عن مفاهيم خاصة للعلم أو الفن الذي تدل على مفاهيمه وأنساقه، فالمصطلح الصرفي يعبر عن موقع المفهوم في هذا النظام وفق مستويين هما الأصل والفرع، فمصطلح (الفعل المضارع) - مثلا - يعبر عن هذين المفهومين:

- مفهوم الأصل (نسق الأصول الصرفية): الفعل
- مفهوم الفرع (نسق الزمن) زمن الحال أو الاستقبال

وهذا المصطلح المركب يحدد موقع المفهوم في النسق الداخلي للنظام الصرفي، ويمنعه من أن يَدْخُل في مسار نسقي آخر، ومن أن يُدْخِل غيره في مساره، ففي مستوى الأصل يحدّه عن الدخول في مفهومي الأسماء أو الحروف، وفي مستوى التفرع (١) يحُدّه عن الدخول في نسق غير الزمن كالتجرد والزيادة والصحة والاعتلال، وفي مستوى التفرع (١-١) يحدّه عن القسمين الآخرين اللذين هما الماضي والأمر.

وقد يتفرع المفهوم الفرعي للمصطلح إلى فروع أصغر لاعتبارات مختلفة في مسارين، ففي المصطلح السابق (الفعل المضارع) يتفرع في:

- مسار النسق الفرعي نفسه بحسب السوابق كحروف المضارعة مثلا (أكتب، نكتب، تكتب، يكتب)، أو بحسب اللواحق كالأفعال الخمسة.
- أو مع مسار من نسق آخر كمصطلح (الفعل المضارع المبني لما لم يسم فاعله) حيث جمع بين نسقين هما: نسق الزمن، ونسق بنية الفعل عند ذكر الفاعل من عدم ذكره.

والتفرع الأخير هذا ليس تفرعا جزئيا في نفس المسار، وإنما هو تفرع تركيبي لأكثر من مسار مفهوم لتوليد مصطلح جزئي يجمع بين دلالات خاصة مختلفة.

والوعي بنسق النظام الصرفي هذا يحدد موقع المصطلح من النظام كله، ويحدد علاقاته في هذا النظام، وهو وعي لا يُعْنَى بلفظ المصطلح بقدر عنايته بالمفهوم الدال عليه، لأن النسق نظام اعتباري قائم في ذات البناء الداخلي للعلم مدركٌ بالملفوظات والرموز المصطلحية الدالة عليه.

ورغم ذلك فإن اللفظ المصطلحي قد لا تظهر دلالته على المفهوم ظهورا جليا لاعتبارين:

أولا: اعتبار البنية في ذاتها كدلالة مصطلح صيغة (فَعَلَ) - مثلا - التي تدل على الزمن الماضي وعلى التجرد وعلى اللزوم أو التعدي وهلم جرا.

وثانيهما: يمكن أن تتغير دلالة البنية الصرفية باعتبار السياق الذي ترد فيه، فمصطلح المصدر - مثلا - قد يدل على مطلق الحدث، وقد يدل على النيابة عن الفعل كقوله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾، وقد يدل على تأكيد الفعل كقولنا: ضربت الولد تأديبا له، أو يدل على معنى اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿قُل أَرَءَيۡتُم إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا﴾، أو معنى اسم المفعول كقوله سبحانه: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖ﴾، أو غير ذلك.

وعلى هذا تبرز الإشكالية البحثية التي يمكن صياغتها في السؤال الآتي:

كيف تعامل الخروصي مع النسق الصرفي من زاوية المصطلحات الدالة على نظامه ومفاهيمه الأساسية والفرعية في كتابه (مبتدأ الكشف في علم الصرف)؟

وتتفرع عن هذا السؤال المنهجي ثلاثة أسئلة هي:

١- ما المصطلحات الصرفية التي أوردها في كتابه لبناء التصور النسقي لعلم الصرف؟

٢- كيف تعامل الخروصي مصطلحيا مع القضايا الصرفية ذات العلاقات المتداخلة في النسق الصرفي؟

٣- ما مستويات الشرح والتوضيح للحدود المفهومية للمصطلحات الصرفية في الكتاب؟

وسنقف عند مصطلحات كل نسق من أنساق الأصول الثلاثة، وما تفرع عنها من مصطلحات أوردها الخروصي، ثم نناقش مستويات توظيفه لها وشرحه لمفاهيمها.

نسق مصطلحات الأسماء

تندرج في نسق مصطلحات الأسماء في الصرف جملة من الأنساق الجزئية التي تختلف لاختلاف الاعتبارات البنيوية للكلمات؛ كنسق العدد أو الجنس، أو التكبير والتصغير، أو النسبة أو التصرف والاشتقاق أو غير ذلك.

ولم يكثر الخروصي من مناقشة القضايا الصرفية للأسماء، معللا ذلك أول الكتاب باهتمامه الأساسي بقضايا تصريف الأفعال، ولنهجه منهج ابن مالك في (لامية الأفعال) التي ناقش فيها قضايا الفعل وتصاريفه، فقال: "ولكن لما لم يُدْخِل أكثرُ علماء أهل الصرف ذلك في كتبهم، واكتفوا بذكر علماء أهل النحو لها عن ذكرهم لها، كان مسلك نظم هذه المنظومة على منهجهم، فهي على مسلك منظومة ابن مالك في تضمن الأبواب" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٥)، لذا قَلَّ حضور مصطلحات الأسماء في الكتاب، خصوصا مصطلحات الأسماء غير المتصرفة.

فمن هذه المصطلحات القليلة مصطلح الاسم الذي حدّه بالمفهوم وبالتمثيل؛ فقال: "يُعرف بعلامة أن معناه ما سمي به؛ ولا يتوقع له وقت يكون فيه معناه، بل هو ملازم للمسمى، نحو: جبل وأرض" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٧).

كما ذكر جملة من المصطلحات الصرفية الخاصة بهذا النسق دون شرح مفاهيمها كمصطلحات التصغير، والتثنية، والجمع، وجمع التكسير(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٥)، ولم يتوقف عند مفاهيمها لاهتمامه بجوانب التصريف في الكتاب، لذا ناقش من مصطلحات الأسماء ما له علاقة بالتصريف؛ كمصطلحات الأسماء المشتقة المتصرفة، ومصطلحات المصادر.

ففي نسق مصطلحات الأسماء المتصرفة عقد بابا خاصا لأسماء الفاعلين، وذكر فيه أبنيتها (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٠)، وذكر مفهوم صيغ المبالغة بمصطلح تكثير الفاعل (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٢)، ولعله في ذكره لهذا المصطلح دون مصطلح صيغ المبالغة يهتم بالتوليد الدلالي للمفهوم من جانب، وبعلاقته باسم الفاعل من جانب آخر، وهذان الجانبان معا لا يدركان بمصطلح صيغ المبالغة وحده.

وذكر مصطلحي: اسم الفاعل الميمي، واسم المفعول الميمي في سياق حديثه عن اسم الفاعل بقوله: "بيان في الميمي ما عدا عن الثلاثي المجرد" (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٣)، وبين صياغته بقوله: "ويصاغ من مضارع ما علا عن الثلاثي المجرد اسمٌ الفاعل واسمُ المفعول، ويجعل ميما في أوله، ويحذف منه حرف المضارعة، ويكسر عين الفاعل ويفتح في المفعول الذي لم يسم فاعله" (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٤).

وذكر مصطلح الصفة المشبهة دون تعريف لها بقوله: "لا يكون من صيغة صيغت منه الصفة المشبهة، كـ(استهل وأحمرَّ)" (الخروصي، ٢٠١٩: ٨٨).

كما ذكر مصطلحي التعجب والتفضيل، واعتبرهما اسما بقوله: "وإذا أراد التعجب وصاغ له اسما على وزن (أفعلَ) بفتح اللام كذلك في التفضيل" (الخروصي، ٢٠١٩: ٨٨).

وعقد الباب الرابع لمصطلح سماه أسماء الأرض (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٥)، وهو يقصد بها اسم المكان، حيث قال: "ويصاغ من الاسم الثلاثي نحو: مفعلة بفتح الميم والفاء ولام الفعل أسماء؛ نحو: أرض مسبعة من اسم سبع، أي: كثيرة السباع" (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٥).

وذكر مصطلح أسماء الآلات فقال: "ويصاغ من الفعل الثلاثي اسم الآلات ويكسر منها الميم من أبنية مِفعل، الثاني: مِفعال، الثالث: مِفعلة، بفتح العين في الثلاثة" (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٦)، وهو في كل هذه المصطلحات لا يشرح دلالة مفهومه بحد جامع، وإنما يهتم بذكر ما يقاس عليه منها.

أما في نسق مصطلحات المصادر فقد جعل الباب الثاني للحديث عنها (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٢)، وذكر كثيرا في هذا الباب ما يسميه بمصطلح أصول أبنية القياس أو الأصول في القياس أو أبنية القياس، كقوله: "أتى في هذه البيوت أصول أبنية القياس في (فَعَلَ) الثلاثي المجرد" (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٢) وقوله: "(فَعْلان) الساكن العين وليس هو من أبنية القياس ؛ نحو شَنَآنا وحِرْمانا وبُستانا كما مر في (فَعَلَ)" (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٥)، وهو في كل هذا العبارات المصطلحية يُحيل إلى مفهوم واحد هو الأبنية التي تكون المصادر فيها قياسية، وما خرج منها فهو من القليل أو الشاذ (الخروصي، ٢٠١٩: ٨١)، وقد استعمل هذه العبارات في مقام حديثه عن المصادر دون باقي القضايا التصريفية القياسية.

وفي سياق حديثه عن المصادر يذكر بعض مصطلحاتها كمصطلح مصدر الفعل المعدَّي بقوله: "(فَعْل) الساكن مصدر الفعل المعدى على وجوه ثلاثة "(الخروصي، ٢٠١٩: ٧٢)، ومصطلح المصدر المتصل بالألف والنون، (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٣)، ومصدر المرّة (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٦)، ومصدر الهيئة (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٦).

كما أطلق على مصطلح المصادر الميمية مصطلح الظروف، وأدخل

فيها المصادر الميمية واسمي الزمان والمكان، فقال: "الظروف نحو مضرب ... موضع الضرب الذي وقع فيه من المكان ...، وفي المصدر أصله الفتح والكسر سماعي" (الخروصي، ٢٠١٩: ٨٨)، فهو يُداخل هنا بين المصطلحات الثلاثة لاجتماعها في الشكل الذي هو البدء بالميم، ولتقاربها في أحكام الاشتقاق، وعلى الاعتبار الدلالي فإن مفهوم المصدرية الدال على مطلق الحدث لا يتوافق مع مفهوم الظرفية الدال على الحدث بلمح مكانه أو زمانه، ولكن الخروصي ينظر هنا إلى البنية الشكلية للمفهوم، لتقارب أصول الاشتقاق والتصريف بين المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان.

هذه مجمل المصطلحات الصرفية التي أوردها في نسق الأسماء، والملاحظ أنه لم يهتم منها إلا ما كان له علاقة بمجال الاشتقاق والتصرف.

نسق مصطلحات الأفعال

لنسق مصطلحات الفعل في الصرف جملة من المسارات الفرعية التي تختلف لاختلاف الاعتبارات التي تدل عليها كالزمن (ماض ومضارع وأمر)، والبنية من حيث التجرد والزيادة ، والصحة والاعتلال واللزوم والتعدي، والتصرف والجمود، والبنية باعتبار ذكر الفاعل أو عدم ذكره ، والميزان الصرفي، وغيرها من المسارات النسقية الفرعية.

وتجتمع مع بعض هذه المفاهيم النسقية للأفعال أنساق المصادر والمشتقات من الأسماء؛ كنسق التجرد والزيادة والصحة والاعتلال والميزان الصرفي، ولكنا نعالجها هنا لأنها ألصق بنسق الأفعال وما كان قريبا منها من الأسماء، كما أن المؤلف استعمل -غالبا- هذه المفاهيم للأفعال.

وقد ذكر جملة من مصطلحات الأفعال وفق المسارات النسقية الفرعية السابقة على النحو الآتي:

- نسق الزمن

يَعْتَبِر الخروصيُ دلالة الزمن هي الدلالة المركزية لمفهوم الفعل، لذلك عرّف مصطلح الفعل بأنه ما "يُتوقع له وقت يكون فيه، وإذ كان كذلك فلا بدَّ أن ينقسم على انقسام الوقت؛ الذي هو الزمان.." (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٧).

وسار على أساس الزمن في قسمة الأفعال، فقال عن مصطلح الفعل الماضي: "فما كان قد وقع وكان فله فعل الماضي، نحو: سار وباع "(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٧)، وقال عن مصطلح الفعل المضارع: "وما كان بفعلٍ في ذلك الوقت، أو يفعله من بعدُ فله فعل الحال والاستقبال؛ ويسمى الفعل المضارع مع أهل النحو؛ لأنه يضارع أي يشابه الاسم في إعرابه بعوامل له في رفعه ونصبه"(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٧)، كما سمي الفعل المضارع بمصطلح المستقبل بقوله: "مضارعه أي مستقبله " (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٣)، والمستقبل أحد زمني الفعل المضارع، فهذا الاطلاق الاصطلاحي من قبيل تسمية الكل باسم الجزء، كما اطلق عليه كذلك مصطلح الفعل الآتي (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨).

وناقش مصطلح فعل الأمر، ومفهوم الزمن فيه بقوله: " وبقي فعل لا يدل على فعل قد مضى، ولا على أنه يفعل في الحال ولا الاستقبال، وذلك صيغة فعل الأمر" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٧)، فهو ينبّه أن مفهوم المصطلح هنا مفهوم دلالي؛ وليس زمنيا كالماضي والمضارع، وناقش اشتقاق مصطلحه، وأن فعل الإنجاز مضمن فيه "من أُمِر بها المأمور؛ يراد به أن يفعل ذلك، ولو لم يفعل المأمور فإن كلمة الأمر لا بفعل المأمور نحو: قُلْ، وبِعْ، وسِرْ" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٧- ٣٨).

كما استعمل الخروصي في موضع واحد مصطلح الأفعال الظرفية للأفعال الدالة على الحدث والزمن ليخرج منها مفهوم باقي المشتقات الدالة على الحدث دون الزمن، فقال: "المعنى الرابع أن تعرف أن أصول الأفعال الظرفية أربعة لقسمين، وكل أصل منها على وجهين: مجرد ومزيد " (الخروصي، ٢٠١٩، ص، ٣٨).

- نسق البناء والإعراب

وبناء على التقسيم الثلاثي للأفعال ظهر نسق رديف له يناقش بناء الفعل أو إعرابه، والمتعارف عليه عند علماء المصطلح أن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا تتغير، وأن الإعراب هو تغير الحركة الإعرابية على آخر الكلمة بسبب تغير العامل قبلها (بابستي، ١٩٩٢: ١٩٥)، ويستعمل الخروصي مصطلح الإعراب للدلالة على مفهومين: مفهوم تغير علامات الإعراب كتغير آخر الفعل المضارع، الذي قال عنه: "المعنى الثالث أن تعلم أن أصل إعراب الأفعال في باب الصرف، إعراب فعل الآتي، أي الحال والاستقبال، أي المضارع بقياس إعراب فعله الماضي المعروف بالأصل الذي به، فهو القاعدة لإعراب الفعل المضارع" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨)، ويستعمله بمفهوم حركة البناء؛ سواء في الآخر، كقوله عن الفعل الأمر: "وليس المطلوب معرفة إعرابه ذلك كما هو في النحو" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨)، أو التغيرات التي تدخل على ما قبل الآخر، كقوله: "وشذّت أفعال من فَعِل مكسور العين في إعراب عين مضارعها، والشاذ منها على قسمين ؛ بعضها جاز فيها القياس بفتح عين مضارعها وجاز كسرها على أصل لغتها" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٢).

وفي نسق بناء الأفعال ينص الخروصي كثيرا على مصطلح الأفعال الماضية الثلاثية (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٥). ويقصد بها الفعل الماضي الثلاثي المجرد الذي تختلف حركة عينه فتحا أو ضما أو كسرا، فمفهوم العدد هنا راجع لحركة البناء، ولا يستعمل مثل هذا المصطلح للرباعي المجرد أو للأفعال المزيدة.

ويستعمل مصطلح البناء والأبنية بمعنى الصيغ التي جاءت عليها الكلمات كقوله: " أتى في هذه البيوت أصول أبنية القياس في فَعِلَ الثلاثي المجرد" (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٢)، وكقوله: "وهذه أبنية مزيد الثلاثية القياسية" (الخروصي، ٢٠١٩: ٨٠)، فمفهوم المصطلح هنا اقرب إلى الدلالة اللغوية، أي: تركّب الكلمات من حروف على صورة معينة لتدل على معنى في ذاتها، وأن تقبل بعض التصريفات التي يمكن مقابلتها بالميزان الصرفي .

- نسق البنية من حيث التجرد والزيادة

أشار الخروصي إلى أن نسق التجرد واللزوم من الأنساق الفرعية الأساسية لتمييز الأفعال، إذ يقول: "المعنى الرابع أن تعرف أن أصول الأفعال الظرفية أربعة لقسمين، وكل أصل منها على وجهين: مجرد ومزيد " (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨).

وتحدث عن مفهوم التجرد؛ وهو اقتصار بنية الفعل على الحروف الأصلية، كقول عن المجرد الرباعي: "الرباعي المجرد وهو الذي فِعْل ماضيه أربعة أحرف أصلية وميزانها فعلل، بتسكين العين وفتح ما بقي"(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩)، كما تحدث عن أقسامه الثلاثة في الثلاثي المجرد (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩).

وناقش مفهوم مصطلح الفعل المزيد بأكثر من حدّ مفهومي؛ كتعريف الزيادة بقوله: "المزيد وهو الذي زيد فيه شيء من حروف الزيادة عن أصله، نحو: استخرج أصله خرج، والهمزة والسين والتاء زيادة " (الخروصي، ٢٠١٩، ص، ٣٩)، وأنواع الزيادة في لغة العرب بقوله: "اعلم أن العرب لا تزيد حرفي الأفعال حرفا إلا لزيادة معنى على معاني المراد، والزيادة على قسمين، إما بتكرار حرف من الكلمة ... أو بالتشديد ...، والقسم الثاني شيء من حروف الزيادة المعروفة مع أهل المعرفة بها " (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٤).

وذكر مصطلح "مزيد الفعل الثلاثي المجرد" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٤)، وعدد أبنية مزيد الثلاثي وأبنية مزيد الرباعي فقال: "ومن وراء هذه الأبنية أبنية أخرى أربعة عشر بناء من مزيد الثلاثي وثلاثة عشر بناء من مزيد الرباعي"(الخروصي، ٢٠١٩: ٧١).

كما ذكر مصطلح الملحق بالرباعي لبعض الأفعال المشتقة من الأسماء فقال: "وأما نحو: هرول، وبيقر، وجلبب، وجورب، وشريف، فهذه من مزيد الثلاثي الملحقة بمصدر الرباعي المجرد"(الخروصي، ٢٠١٩: ٧٨)، وقال: "وللرباعي من الثلاثي ملحقات من أبنية مزيد الثلاثي يكون مصدرها مثل الرباعي المجرد أو المزيد، مثال ذلك هرول هرولة وهروالا " (الخروصي، ٢٠١٩: ٨١)، فهو يفرق بين مفهومي الرباعي والملحق بالرباعي، معتبرا أنهما مصطلحان مختلفان من حيث حروفها الأصول. وكذا استعمل مصطلح الملحق بمزيد الرباعي، فقال: "السادس (افْعَنْلَأ) بهمزة بعد اللام ؛ نحو: احبنطأ الرجل من ملحق مزيد الرباعي " (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٠).

وذكر مصطلح الخماسي، ونصَّ على أوزانه (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٨)، ومصطلح السداسي، (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٩)، ونص على أوزانه كذلك (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٨).

- نسق البنية صحة واعتلالا

يذكر الخروصي كثيرا مصطلحات هذا المسار النسقي، لكثرة التغيرات التي تحدث في الأفعال لأجل التضعيف أو حروف العلة أو الهمزة. فهو ينص على مصطلح الفعل الصحيح، ويجعله مرادفا لمصطلح الفعل السالم، إذ يقول: "الصحيح وهو السالم من هذه العلل كلها، نحو ضرب وقتل " (الخروصي، ٢٠١٩: ٤١)، ولا يعتبر الأفعال المضعفة أو المهموزة من قسم الفعل الصحيح، ولذا قال - بعد أن عدّدَ أقسام الأفعال، وذكر معها المهموز والمضعف-: "وهذا من النوع التاسع من وجوه فعَل المفتوح العين، وهو الفعل السالم من جميع الوجوه المتقدمة " (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٥)، فمفهوم السلامة عنده هو مفهوم الصحة كذلك، ولا يقابل المصطلح هنا مفهوم الفعل المعتل. كما شرح مفهوم مصطلح الفعل المضعّف، وعلل المفهوم صوتيا وكتابيا، بقوله: "المضاعف؛ وهو الذي فيه حرف مشدد، لأن كل حرف شُدِّدَ، أصله حرفان؛ الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، نحو مدَّ، فلو كتبته مد ثم نطقت بعده مفردا مفتوحا أبعدت رسمه عنه خرج كذلك، نحو: مدد "(الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠-٤١)، وقال كذلك: "الوجه الرابع المضاعف، أي المشدد فيه حرف، والمراد هنا آخره " (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٧).

وتحدث عن الفعل المعتل أو المعلول -حسب اصطلاحه- أنى كان حرف العلة فهو معتل، كقوله: "السابع: إذا كان عينه أو لامه معلولا بواو نحو: فاح يفوح، ودعا يدعو" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤١)، وذكر أغلب أقسامه؛ إذ ذكر مصطلح الفعل المثال، وشرحه بقوله: "إذا كان الفاء واو نحو وعد سمي مثالا" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠)، وكذلك نص على مصطلح الفعل الأجوف، وعلل توليد المصطلح تعليلا دلاليا مجازيا بقوله: "إذا كان عينه ألفا أو ياء نحو: قال وقيل، وباع وبيع سمي أجوفا، لأن حروف العلة في بطنه"(الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠)، وقال عن مصطلح الفعل الناقص: "إذا كان لامه حرف علة نحو: دعا وسعى وسمى سُمّي ناقصا" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠)، كما سمي ما اجتمع فيه حرفا علة في فائه ولامه بمصطلح الفعل اللفيف، فقال: "إذا كان فاؤه ولامه معلولين نحو: ونى؛ سمي لفيفا" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠)، واختص من هذا المفهوم خاصة مصطلح الفعل الملتوي وهو ما "إذا كان فاؤه واوا، ولامه ياء سمي الملتوي ؛ نحو: وعي، أي حَفِظَ" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠).

نسق الأفعال ذات المخرج الصوتي الخاص

وفي هذا النسق ذكر الخروصي مصطلح الفعل الحلقي فقط، وشرحه بقوله: " التاسع الحلقي؛ إذا كان عينه أو لامه أي فَعَلَ حرفَ حلق " (الخروصي، ٢٠١٩: ٤١)، ولم يذكر مصطلحا آخر في هذا النسق، وحروف الحلق منها حروف علة ومنها حروف صحيحة، ولكنْ لها أحكام تصريفية خاصة لبعض الصيغ؛ لذا أورد مصطلحها الخاص للدلالة على مفهومها الوظيفي ذاك، فعملها غير راجع إلى الصحة والاعتلال، ولكنه راجع إلى مخرجها من الجهاز النطقي عند الإنسان.

نسق اللزوم والتعدي

لمفهومي التعدي واللزوم اعتباران: نحوي وصرفي، فعلى أساس تأثيره التركيبي وطلبه مفعولا به يكون المفهوم نحويا، وعلى أساس بنيته واختلاف تصاريفه يكون صرفيا، ويشير الخروصي

إلى المفهوم النحوي لمصطلح اللازم بقوله: "لازم وهو ما لم يتعد من فاعله إلى مفعول، نحو: شَرُف علمًه" (الخروصي، ٢٠١٩، ٣٨)، كما يشير لمفهوم مصطلح التعدي بقوله: "والقسم الثاني المتعدي: نحو: علم زيدا علما، لأنه لا يمكن من عالم إلا علم ذلك العلم" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨)، فاهتمامه بتوليد المصطلح من حيث وظيفته في التركيب يندرج في أن قيمة التفريق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي لا ثمرة لها في ذات البنية، وإنما تظهر ثمرتها في تأثيرها النحوي، كما أن بعض الصيغ المجردة تأتي لازمة على صورة وتأتي متعدية على صورة أخرى، وهو ينبّه إلى الفروق التصريفية لبعض الأفعال التي تأتي على صورتي اللزوم والتعدي، كقوله: "وقد مرَّ بعض من البيان في الشرح ما يدل على ذلك مثلا، فِعْل واحد لفظ واحد يصح في معنى أن يكون لازما وفي معنى أن يكون متعديا، فيصح فيه القياس ويصح فيه الفتح والكسر"(الخروصي، ٢٠١٩: ٥٥)، وقوله: "وعاب المتاعُ صار ذا عيب يَعِيب، ومثله متعديه، عابه يَعِيْبَه وأمثال ذلك " (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٦).

وفي هذا النسق يستدعي مفهوم تعدية المعدّى كقوله: "واختلف في الثلاثي المعدى بهمزة تعدية إلى أن تبين من واحد إلى واحد؛ نحو: أضربت زيدا تميما، أي صيرت زيدا يضرب تميما" (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٩).

نسق البنية من حيث التصرف والجمود

لا يذكر الخروصي مصطلح الجمود، لأن أساس علم الصرف هو التصريف وليس الجمود، بينما يشير كثيرا إلى مفهوم التصرف بالاشتقاق كقوله: "يجوز اشتقاق أفعال من بعض الأسماء ثلاثية أو رباعية" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٢). وفي نسق التصرف ينص على بعض المصطلحات المختصة بتصريفات معينة؛ كمصطلح الفعل المطاوع إذ قال: "وذكر الناظم أن الأفعال قد تطاوع بعضها بعضا؛ نحو: فعلت هذا الأمر فانفعل، أو فافتعل، فالأول فعلت معدى، والثاني فانفعل لازم" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٤)، وكذا مصطلح الفعل المرادف بقوله: "والمرادف ؛ نحو: قبِل إلينا وأقبل، المعنى واحد، فهو مرادف وقس على ذلك" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٣)، ومفهوم الترادف مفهوم دلالي عام ولكنه مخصص هنا ببعض الأبنية الخاصة ذات التصريف والدلالة المتقاربتين، وكذا مصطلح أفعال البَذّ، بقوله: "الوجه السادس: البذّ هو المفاخرة، من فَعَل المفتوح عين ماضيه، يضم عين مضارعه في المفاخرة إن لم يمنعه مانع عن الضم، مثال ذلك لغلبة المفاخر: سابقني فسبقتُه فأنا أسبُقُه بضم الباء من أسبقه" (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٣)، فهذه مجموعة من الأفعال ذات دلالة خاصة لها أحكام تصريفية خاصة.

نسق الميزان الصرفي

يعتبر الميزان الصرفي نسقا خاصا من أنساق مصطلحات الصرف وليس نسقا فرعيا عن نسق آخر كالتجرد والزيادة، أو الصحة والإعلال، أو الزمن أو غير ذلك لأن الميزان الصرفي يوضح أغلب هذه القضايا.

وقد تحدث الخروصي عن وزن الكلمات، وسمى حروف الميزان وما يقابلها في الموزون، كقوله في ميزان الرباعي المجرد: "وميزانها فعلل بتسكين العين وفتح ما بقي، نحو: دحرج، فيقال لِداله فاء الفعل، ولِحائه عين، ولرائه المهملة اللام الأولى من فعلل ولِجيمه لامه الآخرة "(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩)، وكقوله: "نحو شرف فيقال لشينه فاء الفعل، ولرائه عين الفعل، ولفائه لام الفعل "(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩)، فأسماء هذه الحروف مصطلحات متفرعة عن نسق الميزان الصرفي.

كما يتفرع عنها المصطلحات العددية كالثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي كقوله: "وفي مصادر مزيد الثلاثي من نحو الخماسي انطلق اجتمع، والسداسي: استخرج " (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٩). ويدخل في نسق الميزان الصرفي مصطلحات الأبنية المختلفة التي يذكرها كثيرا للأفعال أو غيرها؛ لأنها رمز دل على مفهوم مخصوص، سواء في صورة الماضي أو المضارع أو الأمر أو المصدر أو غيرها، كأبنية (فَعَل، وفعِل، يَفْعُل، مِفْعَلَة، فَعَّال) ونحوها.

نسق البنية باعتبار ذكر الفاعل أو عدم ذكره

بنى الخروصي تصريفات الأفعال على أساس الفعل المبني للمعلوم، وسمي المبني للمجهول بمصطلح المفعول الذي لم يسم فاعله، وقد يختصره بعبارة الذي لم يسم فاعله، كقوله مفرقا بين المصطلحين: "والمفعول الذي لم يسم فاعله يضم أوله في المضارع، نحو: يُعمل هذا الثوب، بضم الياء ؛ لأنه لم يسم الذي يعمله، والفاعل يَعمل هذا بفتح الياء " (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٠)، فمفهوم المبني للمعلوم يقابله المفعول الذي سمي فاعله والآخر هو المفعول الذي لم يسم فاعله.

وقد يسمي المبني لما لم يسم فاعله كذلك بمصطلح المثبت للمفعول، كقوله: "التاسع: لا يكون مثبتا للمفعول؛ فلا يقال: زيد أضرب من يزيد، إذا كان الضرب واقعا " (الخروصي، ٢٠١٩: ٨٨)، وهو في هذه العبارة المصطلحية يعبر عن المفهوم نفسه، ولا يعطي دلالة جديدة.

نسق مصطلحات والحروف

نسق الحروف في علم الصرفي نظام قائم بذاته، يبنى من أصوات الفونيم التركيبي حسب تعبير المعاصرين (عبد الجليل، ٢٠١٨: ٠٧)، ويقسّم العلماء المتقدمون الحروف إلى قسمين: حروف مبانٍ تبني منها الكلمات، وحروف معانٍ تدل على دلالات بحسب ما تتصل به من أسماء أو أفعال، ويشيرِ الخروصي إلى هذه القسمة بقوله: "وليس المراد بالحرف من حروف التهجي: أ ب ت ث ... إلى آخرها، بل المراد قسم من الكلام، فالحرف معناه قسم" (الخروصي، ٢٠١٩: ٢٦)، ولكنه رغم هذا يذكر جملة من مصطلحات الحروف التي تبنى منها الكلمات، كما يذكر مصطلحات حروف المعاني التي لها وظيفة في تصريف بعضها.

وقد تجوّز في إطلاق مصطلح الحرف على بعض الأسماء كتاء الضمير التي هي تاء الفاعل، وعلى نون النسوة بقوله: "وانقل إلى فاء الفعل الثلاثي شكل عينه إذا كانت معتلة، وكان متصلا بنون الضمير أو

تائه ... قلتُ: والثلاثي لا يكون ماضيه إلا مفتوحا؛ نحو: قال، قالوا قبل اتصاله بحرف الضمير التاء أو النون "(الخروصي، ٢٠١٩: ٥٦)، ولعله راعى جانب الشكل المبني على حرف واحد في هذا التجوز للمصطلح، وليس جانب العمل الإسنادي الذي يهتم به النحاة.

ويمكن تقسيم نسق مصطلحات الحرف صرفيا وفق المسارات النسقية الآتية:

نسق مخارج الحروف

ذكر الخروصي في نسق مخارج الحروف مصطلح حروف الحلق، وعددها في النظم والشرح، فقال: "وحروف الحلق ستة؛ وهي الهمزة والحاء المهملة، والخاء المعجمة، والعين والغين والهاء " (الخروصي، ٢٠١٩، ص، ٤١)، بل ونص على عددها في بيت من المنظومة (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٤) بقوله:

وأحرفُ الحلقِ عينٌ ثم غينٌ وها وهمزةٌ قبلَ حاءٍ ثم خاءُ تلا

ولم يذكر من مصطلحات مخارج الحروف إلا هذا المصطلح المتعلق بالتصريف الخاص، كما سبق مثله بالانفراد مصطلح الفعل الحلقي المقارب له في المفهوم.

نسق حروف بنية الكلمات

تهتم مصطلحات هذا النسق بالحروف التي تبنى منها الكلمات، وهي حروف تختلف بحسب الثنائيات؛ فمنها الحروف الثابتة أو المتغيرة، ومنها الحروف الأصول أو الزوائد، ومنها الحروف الصحيحة أو المعتلة، وهلم جرى.

فذكر كثيرا مصطلح الحرف المهمل ومصطلح الحرف المعجم في مقام ضبط بعض الكلمات والأبنية (ينظر للتمثيل: الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩)، وفرعا على هذا يذكر مصطلح المعجمتين أو مصطلح المهملتين (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٨) لنفس الغرض.

كما ذكر كثيرا مصطلح حروف العلة، وعددها بقوله: "حروف العلة، وهي الواو والياء والألف، إذا كانت في حرف من حروف فَعَلَ أعلّته، ولكل حرف منه يسمى باسم" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠).

وذكر مصطلح حروف الزيادة، وعددها كقوله: "وحروف الزيادة عشرة: الهمزة والألف والتاء والسين المهملة، ومعنى المهمل أي غير منقوط والمعجم المنقوط، واللام والميم والنون والواو والهاء والياء وجمعها بعضهم: سألتمونيها، وبعضهم اليوم تنساه" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩).

نسق الحروف اللواصق بالكلمات

ومصطلحات هذا النسق تدل على الحروف المستجلبة للكلمات سواء أكانت سوابق عليها أم لواحق في آخرها، فمن السوابق ذكر مصطلح همزة الوصل، وهو على وعي بتمايز مفهوم هذا المصطلح عن مفهوم الألف، فقال: "فأما الألف لا يكون في الفاء [أي فاء فعل]؛ لأنها تكون بداية، ولا يمكن أن تكون في البداية إلا متحركة، وإذا تحركت سميت همزة في اصطلاح أهل النحو والصرف والإعراب وغيرهم، والمتحرك ضد الساكن، وهو بفتحة أو كسرة أو ضمة، والمراد ألف العلة هو الساكن"(الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠)، وقال في موضع آخر: " ذوات همزة الوصل في أولها تزاد قبل آخرها ألفا، وكسرة قبل الألف " (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٩).

وذكر مصطلح همزة الأمر بقوله: "إن همزة الأمر في فَعَلَ الثلاثي المفتوح والمكسور، عينه تفتح في الأمر أو تكسر (عمِل) بالكسر لعينه، و(ضرَب) بفتح عينه، اعمل واضرب وذلك في المتعدي" (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٩).

ومصطلح باء الجر التي يعني بها باء التعدية بقوله: "وقد يتعدى بحرف باء الجر، نحو: سار محمد بزيد" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨). كما تحدث في هذا النسق عن مجموعات الحروف التي لها وظائف مشتركة، كحديثه عن مصطلح حروف المضارعة، إذ قال: "وهكذا في جميع الأحرف المضارعة التي هي: (ن، أ، ي، ت) يجمعها نأيت" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦١)، وأشار إلى مواضعها من الفعل المضارع أول الكتاب بقوله: "ويختلف أوله بهمزة نحو: أقول، ونون، نحو: نقول، وياء، نحو: يقول الغائب، وتاء، نحو: تقول أنت (الحاضر)، وهي (الغائب)" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨).

ومن الحروف اللواحق ذكر مصطلح تاء التأنيث، كقوله: "(فَعْلَة) بفتح الفاء تستعمل إذا كان لمرة واحدة من الفعل فيما مصدره ليس فيه تاء التأنيث، نحو ضربه ضربة" (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٦)، ومصطلح نون التعظيم كقوله: "وقد تسمى النون نون التعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحنُ نَزَّلنَا ٱلذِّكرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾"(الخروصي، ٢٠١٩: ٣٧).

ومصطلح نون الإلحاق، كقوله: "ونون الإلحاق تحذف في موضع النصب والجزم، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّم تَفعَلُواْ وَلَن تَفعَلُواْ﴾"(الخروصي، ٢٠١٩: ٦١)، وهو يقصد بها النون التي تلحق آخر الأفعال الخمسة كما في النص السابق، أو نوني التوكيد كقوله: "ويجوز إلحاق نون التوكيد الخفيفية والثقيلة بعد حذف نون الملحوق" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦١).

نسق الحروف التي تغيّر بنية بعض الكلمات

هي تغيرات صوتية تحدثها بعض الحروف، ويدخل فيها الإعلال والإبدال والإدغام والتضعيف، فقد تحدث عن مفهوم الحرف المشدد، فقال: "لأن الحرف المشدد في (في النص فيه) أصله حرفان لامان؛ الأول ساكن، والثاني محرك مفتوح، نحو علْـ لَـم إذا رسما مفروقين بينهما فرجة وعربا كذلك وجمعا لفظا تجدهما كذلك "(الخروصي، ٢٠١٩: ٦٠).

وذكر مصطلح الحروف الأربعة عشر التي لها حكم خاص بالإدغام في بعض الصيغ فقال: "وإذا جاء حرف من هذه الحروف الأربعة عشر في كلمة (فعّل) و(تفعّل) بتشديد العين مما يُوَاجِبُهُ بالقرابة بينهما في النطق جاز إدغام أحدهما في الآخر" (الخروصي، ٢٠١٩: ٨٣).

هذه مجمل المصطلحات الصرفية التي ذكرها الخروصي في الأنساق الثلاثة.

مستويات عرض المصطلحات:

يمكن النظر لمستويات عرض المصطلحات الصرفية السابقة من زاويتين:

- زاوية المصطلحات المفردة أو المركبة
- وزاوية شرح المصطلحات وحدود المفاهيم

المصطلحات الصرفية بين الإفراد والتركيب

المصطلح المفرد هو المكوّن من لفظة واحدة، أما المصطلح المركب فمكوّن من لفظتين وأكثر، وليس إفراد لفظ المصطلح دالا على استقلاله النسقي عن النظام، بل كثيرا ما يكون اللفظ المصطلحي مختزلا لمجموعة من المفاهيم النسقية المتشابكة المنتظمة، والخروصي يذكر بعض المصطلحات مفردة ويذكر بعضها الآخر مركبة، ويمكن تحليل ذلك وفق مستويات العرض الآتية:

١- مستوى المصطلح المفرد

المصطلح المفرد هو المصطلح المكوّن من لفظة واحدة أو رمز واحد، وهذا المفهوم يحيل إلى مستويين في مقام مصطلحات نسق علم الصرف: مستوى المصطلحات المفردة بلا متعلقات أكبر منها في النسق؛ وهي المصطلحات الأصول (الاسم والفعل والحرف)، ومستوى المصطلحات المركبة التي حذفت بعض مكوناتها فبقيت بالشهرة على صورة تداولية مفردة، وهذا هو حال المصطلحات الصرفية المفردة الأخرى، لأنها مصطلحات متفرغة من حقول نسقية أصول، كالمصطلحات الآتية:

المصطلح المتداول المفرد	المصطلح في بنيته العميقة قبل الاختزال
التصغير	تصغير الاسم
التثنية	تثنية الاسم المفرد
الماضي	الفعل ذو الزمن الماضي
اللازم	الفعل اللازم للفاعل
الثلاثي	الفعل الثلاثي الحروف الأصلية
السالم	الفعل السالم من حروف العلة ومن التضعيف والهمز
المهمل	الحرف المهمل من النقط

وقس على ذلك كثيرا من المصطلحات الصرفية ذوات اللفظة الوحدة، لأن اللغة المصطلحية تقوم على مبدأ الاختزال، والاختزال المصطلحي هو "ذاك التغيير الذي يطرأ على التسلسل الخطي عن طريق إضمار كلي لأحد عناصر المصطلح أو عدة عناصر، وهو مظهر ناتج من جدلية استعمال المصطلح داخل النص بين خاصيته التحليلية من جهة، ومتطلبات الاقتصاد على مستوى التعبير (الاتساق والتجانس النصيين) من جهة أخرى" (أرسلان، ٢٠١٨: ٨٣)، وهذا المبدأ يفترض أن المصطلح في بدء تكونه كان -غالبا- عبارة شارحة للمفهوم، ثم تحول مع كثرة الاستعمال والتداول إلى مستوى الاختصار للعبارة في لفظة مركزية منها، فمصطلح (الماضي) - مثلا - هو تكثيف لعبارة (الفعل ذو الزمن الماضي)، فاللفظة المصطلحية (الماضي) تكثفت عندها كل دلات النسق، لأنها تقوم على مبدأ الانفراد في المفهوم والانفصال عن المفاهيم الجزئية الأخرى في نفس المستوى النسقي.

والملاحظ هنا أن هذا التكثيف يكون - غالبا - في المستويات المتفرعة من نسق الأنواع، فحذف مكوّن (الاسم) - مثلا - من مصطلح التصغير أو التثنية لا يضعف الوعي بالمعنى الدال عليه، لأن التصغير أو التثنية لا يكونان للأفعال والحروف، وإنما هما من خواص نسق الأسماء، فتكثيف العبارة المصطلحية هنا بحذف ما عُلِمَ ضرورة منه لا يوثر في الوعي بانتماءات المصطلح للنسق المفهومي الذي ينتمي إلى أصوله.

كما أن هذا الحذف قد يُلَمَّحُ إليه بإقامة (ال) مقام المضاف إليه المحذوف، ففي مصطلح التصغير - مثلا - حذفت لفظة الاسم من عبارة (تصغير الاسم) فقامت (ال) مقام التخصيص الذي كاد أن يذهب بهذا الحذف، وهكذا في المصطلحات المعرّفة المماثلة.

٢- مستوى المصطلحات المركبة

رغم أن المصطلح كلما كان مختصرا في لفظة واحدة أو رمز محدد كأن أدل على اللغة الاصطلاحية الدقيقة، إلا أن ثمة كثيرا من المصطلحات الصرفية في الكتاب جاءت على صورة مركبة.

وهذا التركيب جاء على صور هي:

١) المصطلحات المركبة من مسار نسقي واحد

وهو نسق يتحرك فيه التركيب من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الجزء، كالمصطلحات الآتية:

١- مسار مصطلحات الأسماء

وهي مصطلحات مكونة من مركبين فأكثر، يكون أحدهما المفهوم النسقي الأكبر(الاسم) كالمصطلحات: اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء الآلات وأسماء الأرض، أو يكون مفهوما خاصا بالاسم دون غيره؛ كمفهوم (الصفة) في المصطلحات: الصفة المشبهة، أو مفهوم (المصدر) في المصطلحات: المصدر الميمي والمصدر المتصل بالألف والنون، ومصدر المرة، ومصدر الهيئة، أو مفهوم (الجمع) في المصطلح الجمع المكسر، أو مفهوم (التكثير) في مصطلح تكثير الفاعل الدال على مفهوم صيغة المبالغة.

٢- مسار مصطلحات الأفعال

وكذا الشأن في المصطلحات الصرفية المركب الخاصة بنسق الأفعال، إذ نجدها مكونة من مركبين فأكثر أحدها هو المفهوم النسقي الأكبر الذي هو (الفعل) والآخر مفهوم متغير من مفاهيم تفرعاته، كالمصطلحات: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، والفعل المطاوع، وقد يكون التركيب بمفهوم مركزي خاص بالأفعال كمفهوم التعدي أو اللزوم ونحوها كمصطلح تعدية المعدى.

٣- مسار مصطلحات الحروف

والشأن نفسه في المصطلحات المركبة للحروف، فهناك ثابت ومتغير كالمصطلحات: حروف الحلق، وحروف العلة، والحرف المشدد، ونون التعظيم، وباء الجر.

وتتحرك البنية النسقية في هذه المصطلحات المركبات من العام إلى الخاص؛ فمصطلح (اسم الفاعل) يبدأ التركيب بالعام الذي هو الاسم ثم الخاص الذي هو الفاعل، وهكذا في المصطلح المكون من أكثر من مركبين كمصطلح اسم المفعول الميمي فمساره من العام إلى الخاص فالأكثر تخصصا.

٢) المصطلحات المركبة من مسارين مختلفين في نفس الأصل النسقي

هي مصطلحات مركبة من مكونين وأكثر، ولكنها في تفرع نسقي واحد، لأن الاصل الواحد من الأصول الثلاثة قد تختلف مفاهيمه لاختلاف الاعتبارات؛ فالفعل (كتب) -مثلا- هو اصطلاحا:

كتب = فعل+ ماض+ مجرد+ صحيح+ مبني للمعلوم (الفاعل) +متصرف+ مبني الآخر.

وكل اعتبار مفهومي من هذه الاعتبارات لا يناقض الاعتبارات الأخرى، ويمكن التمثيل على مصطلحات هذا المسار بالجدول الآتي:

المصطلح	مسارات التركيب المصطلح			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
مجرد الثلاثي	التجرد	البنية العددية		
الرباعي المجرد	البنية العددية	التجرد		
مزيد الثلاثي	الزيادة	البنية العددية		
مزيد الرباعي	الزيادة	البنية العددية		
الأفعال الماضية الثلاثية	الفعل	الزمن	البنية العددية	
مزيد الفعل الثلاثي المجرد	الزيادة	الفعل	البنية العددية	التجرد

يلاحظ أن كل المصطلحات المركبة من مسارين في الأصل النسقي نفسه جاءت في نسق مصطلحات الأفعال دون الأسماء والحروف، وهذا يعود لما سبقت الإشارة إليه من اهتمام الخروصي بالفعل وتصاريفه، كما أن ترتيب المركبات ذات المسارين المختلفين في الفرع النسقي الواحد لا يخضع لنظام محدد، وإنما يقدم فيه المؤلف ويؤخر بحسب الاهتمام بالمتقدم من المفاهيم، كما نلاحظ أن المصطلح المركب من أربعة مكونات كان أقصى مصطلح تركيبي في هذا المسار.

٣) المصطلحات المركبة من مكونين مختلفين في الأصول النسقية

وهناك جملة كبيرة من المصطلحات المركبة التي جمعت بين أكثر من أصل نسقي، لتدل على مفاهيم جديدة متولدة من التركيب، آخذت بالمفهوم المركزي لكل أصل في المركب الجديد، وهي مصطلحات تنقسم إلى قسمين:

- قسم المفاهيم الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال كمفاهيم التصرف، والعلة، والوزن، والاشتقاق، ونحو ذلك:

كمصطلح مصدر الفعل المعدى، ومصطلح مصادر مزيد الثلاثي، ومصطلح الأفعال الظرفية لأن الظرف بمعنى الزمن مفهوم مشترك بين الأسماء والأفعال، فهذه المصطلحات تجمع بين مفاهيم مشتركة بين الأسماء المتصرفة وبين الأفعال، ولكنها من حيث المسار المفهومي تصنف في حقل واحد من الأسماء أو الأفعال، فمصطلح (المصدر+ مصطلح آخر للفعل) يصنف في حقل الأسماء، ولكنها أسماء تدل على دلالة الحدث التي هي إحدى الدلالتين المركزيتين للفعل.

- قسم المصطلحات المركبة من مفاهيم غير مشتركة، وهي مصطلحات تركبت مع الحروف:

- حرف + فعل

كالمصطلحات: حروف المضارعة، ومصطلح عين مضارعه، ومصطلح الفعل الحلقي، وهمزة الأمر.

- حرف + اسم

كالمصطلحات: تاء التأنيث، ونون الضمير، وتاء الضمير.

فهي مصطلحات تدل على دلالة مركزية للحرف بناء أو معنى أو وظيفة، وتدل على خاصية منفردة للأسماء أو الأفعال.

- قسم يجمع بين المفاهيم المشتركة ومصطلحات الحرف:

كمصطلح همزة الوصل، ومصطلح حروف الزيادة، ومصطلح نون الإلحاق، فهي مصطلحات تدل على وظيفة للحرف تكون مشتركة بين الأسماء والأفعال.

وهذه المسارات المختلفة للمصطلحات المركبة توضح النسق الذي تتفرع إليه المصطلحات، وأنها تجمع جملة من المفاهيم المتقاربة في النسق أو المتباعدة، ولكنها تأتلف لتكون مفهوما مصطلحيا خاصا يعبر عن مدلول مزيج خاص في النظام النسقي، لأنه نظام تتفاعل فيه مفاهيمه وفق مسارات مصطلحية مختلفة، وليس وفق مسار نسقي واحد.

- شرح المصطلحات الصرفية

كثيرا ما يوضح شرح المصطلح حدوده الخاصة المميزة لمفهومه، وموقعه من النسق، ودوره في تحديد المفاهيم المرتبطة به، وعلاقاته المختلفة. وقد يعرض الخروصي لشرح مفهوم المصطلح دون ذكر لفظه، كصنيعه في مفهوم النحت الذي عرّفه دون النص عليه بقوله: "وقد يُختصر كلام، فيُؤخذ منه بعضه ويجمع، ولا يصح إلا في الكلام المشهور المعروف جمعه أن المراد كذا، نحو: حوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وصلعم: إذا قال: صلى الله عليه وسلم " (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٣)، وقوله في مفهوم الإدغام دون النص على مصطلحه: "لأن الحرف المشدد في [في النص فيه وهو خطأ] أصله حرفان لامان؛ الأول ساكن، والثاني محرك مفتوح، نحو علْـ لَـم إذا رسما مفروقين بينهما فرجة وعربا كذلك وجمعا لفظا تجدهما كذلك" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٠)، وكذلك في مفهوم حروف المدّ وتولدها من إشباع الحركات القصيرة، بقوله: "والألف

الساكن من إشباع فتحة ما قبله، وكذا يتولد بإشباع الضمة للحرف واو ساكن؛ نحو: قُولوا وكذلك بإشباع كسرة الحرف تتولد الياء نحو قِيل" (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٧)، وهذا مستوى من الشرح دون النص على المصطلح، وهو قليل الورود.

وقد يذكر المصطلح عاما ويريد به شيئا خاصا منه، كقوله: "ومن ربيعة وتميم وقريش يكسرون مضارع أبى يأبى، وذو الهمزة في أوله من مزيد الثلاثي خماسيا أو سداسيا، يجيزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقانية من حروف المضارعة دون الياء التحتانية "(الخروصي، ٢٠١٩، ص، ٦٠)، فهو لا يريد كل مزيد الثلاثي وإنما يريد بعضا منها كما حددها، ويستعمل هذا في الأحكام الخاصة ببعض أجزاء المصطلح، وهو يخصص مراده منه بالشرح.

وبالمقبل فإنه ينص على كثير من المصطلحات الصرفية، ويتعامل معها على طريقتين:

- طريقة ذكر المصطلح دون أي شرح لمفاهيمه

- طريقة ذكر المصطلح مع ذكر مستوى من الشروح والحدود.

في الطريقة الأولى يذكر بعض المصطلحات الصرفية دون أي شرح لها اكتفاء بشهرتها أو لعدم ارتباطها المباشر بالقضية التي يشرحها، وفي الطريقة الأخرى يورد المصطلحات مع بعض الشروح لحدودها المفهومية.

وجاءت هذه الشروح في الكتاب على صور متعددة هي:

١- الشرح بالضبط للحركات، وبالعدد، وبالوزن

وهذا المستوى من الشرح يُراد به ضبط نُطْق المصطلح، وبيان الفروق بينه وبين ما يقاربه من ألفاظ، كقوله في المصدر المنتهي بالألف والنون الزائدتين: "ومثله في المتصلة بالألف والنون، نحو: لواه لَيّانا بفتح اللام، وشِنئه بكسر النون شنْآنا بسكونها، أي: أبغضه، وحرمه حُرمانا بالضم، ونسِيه نسيا نِسيانا بالكسر" (الخروصي، ٢٠١٩: ٧٣)، وقوله في ضبط العدد: "الرباعي المجرد وهو الذي فعل ماضيه أربعة أحرف أصلية" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩)، أو الضبط بالميزان الصرفي كقوله: "الرباعي المجرد وهو الذي فعل ماضيه أربعة أحرف أصلية وميزانها فعلل بتسكين العين وفتح ما بقي " (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩).

٢- الشرح بطبيعة البناء

كقوله في شرح مصطلح المضعف " المضاعف؛ وهو الذي فيه حرف مشدد، لأن كل حرف شدد، أصله حرفان؛ الأول منهما ساكن، والثاني متحرك " (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠)، وقوله في مصطلح المفعول الذي لم يسم فاعله: "والمفعول الذي لم يسم فاعله يضم أوله في المضارع، نحو: يُعمل هذا الثوب، بضم الياء؛ لأنه لم يسم الذي يعمله" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٠). فهو يشرح مفهوم المضعف ببنائه الصوتي ويشرح مفهوم المفعول الذي لم يسم فاعله ببنائه الدلالي.

٣- الشرح بالتمثيل

الشرح بالتمثيل من أكثر أنواع الشروح ورودا، إذ ندر أن يذكر قضية صرفية أو مصطلحا إلا ويأتي له بأمثلة توضح معناه، لأن الكتاب تعليمي موجه للمبتدئين في علم الصرف، كقوله في مصطلح حروف المعاني: " وليس المراد بالحرف من حروف التهجي: أ ب ت ث ... إلى آخرها" (الخروصي، ٢٠١٩: ٢٦).

٤- الشرح بالمرادف

هو مستوى من الشروح شائع بتوضيح مفهوم المصطلح بكلمة أشهر دلالة منه، ومن هذا الشرح قوله: "مضارعه أي مستقبله" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٣)، وقوله: "الوجه السادس: البذّ هو المفاخرة" (الخروصي، ٢٠١٩: ٥٣).

٥- الشرح بنفي ما عداه

كقوله عن مصطلح الفعل السالم: "الصحيح وهو السالم من هذه العلل كلها، نحو ضرب وقتل" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤١) فقد اعتبره مصطلحا خاصة نفى عنه ما في مستواه من مصطلحات الفعل المعتل أو المهموز أو المضعف أو اللفيف، وهذا الشرح يبين موقع المفهوم في المستوى النسقي ذي الأجزاء المتفرعة من أصل واحد.

٦- الشرح بالوظيفة

وظيفة المصطلح هي علته الغائية، وقد تكون إحدى الوظائف المتعددة له، وتختلف الوظيفة الصرفية بحسب العمل في البنية أو التركيب، كقوله في مصطلح الفعل اللازم: "لازم وهو ما لم يتعد من فاعله إلى مفعول، نحو: شرُف علمُه" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٨).

٧- الشرح بالمقابل

كتفريقه بين الفعل المبني للمجهول (الذي لم يسم فاعله) والمبني للمعلوم: "والمفعول الذي لم يسم فاعله يضم أوله في المضارع، نحو: يُعمل هذا الثوب، بضم الياء؛ لأنه لم يسم الذي يعمله، والفاعل يعمل هذا بفتح الياء" (الخروصي، ٢٠١٩: ٦٠)، فهما قسمان يعرف أحدهما باختلافه عن المقابل له.

٨- الشرح بالاستشهاد

كمصطلح حروف الزيادة: "وحروف الزيادة عشرة: الهمزة والألف والتاء والسين المهملة، ومعنى المهمل أي غير منقوط والمعجم المنقوط، واللام والميم والنون والواو والهاء والياء وجمعها بعضهم: سألتمونيها، وبعضهم اليوم تنساه " (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٩)، ومثله في مصطلح الحروف الأربعة عشر إذ قال: "وهذه الحروف الأربعة عشر ... جمعها الناظم (اصغ ودي طش عز سر ضظ)" (الخروصي، ٢٠١٩: ٨٣).

٩- الشرح بالتوليد المصطلحي

هذا مستوى من الشرح ينظر إلى البُعد التوليدي للمصطلح سواء بالاشتقاق أم غيره، كقوله عن مصطلح الصرف: "معنى كلمة الصرف: مأخوذ من معنى كلمة تصريف الكلمة، ومن صيغة إلى صيغة أخرى، فعلى هذا يدخل في معانيها أبواب التصغير والتثنية والجمع، وما أشبه ذلك" (الخروصي، ٢٠١٩: ٣٥)، فتوليد المصطلح هنا بالاشتقاق، أو التوليد بالاختصار؛ كمصطلح الحلقي نسبة أو حروف الحلق: "التاسع الحلقي، إذا كان عينه أو لامه أي فَعَلَ حرفَ حلق" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤١)، وقد يكون توليد المصطلح بالمجاز، كقوله: "إذا كان عينه ألفا أو ياء نحو: قال وقيل، وباع

وبيع سمي أجوفا، لأن حروف العلة في بطنه" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤٠)، أو يكون التوليد بالتركيب في كل المصطلحات المركبة من مفهومين، وهذا المستوى يقرّب العلاقة بين اللغة العامة واللغة الاصطلاحية الخاصة، ويظهر عدم غربة النسق الاصطلاحي الخاص عن النسق اللغوي العام.

١٠- الشرح بتعداد الأنواع أو الأقسام

وهذا النوع من الشروح يحدد الحدود المفهومية التي ينقسم على أساسها المصطلح في النسق، كقوله في مصطلحات الفعل: "والفعل يتوقع له وقت يكون فيه، وإذ كان كذلك فلا بد أن ينقسم على انقسام الوقت؛ الذي هو الزمان، فما كان قد وقع وكان فله فعل الماضي، نحو: سار وباع، ويصح أن تدخل التاء في آخره، نحو: قالت، وسارت" (الخروصي،٢٠١٩: ٣٧)، وكقوله: " أتى في أبنية تكثير الفاعل ستة عشر بناء" (الخروصي، ٢٠١٩: ٩٢)، وقال عن مصطلح حروف الحلق: "وحروف الحلق ستة؛ وهي الهمزة والحاء المهملة، والخاء المعجمة، والعين والغين والهاء" (الخروصي، ٢٠١٩: ٤١).

هذه مجمل أنماط شرح المصطلحات الواردة في الكتاب.

الخاتمة

كان الخروصي واعيا وعيا تاما بالبناء النسقي لعلم الصرف ولمصطلحاته المعبرة عن مفاهيمه، وقد وظفها بما يوضح مفاهيمها وبنية النسق الصرفية عموما وقضايا تصريف الأفعال والمشتقات على الخصوص، ونخلص بعد هذه النتيجة الكلية إلى بعض النتائج الجزئية:

- يتفرع البناء النسقي الأولي من الأقسام الثلاثة التي تنقسم عليها الكلمات؛ أي الاسم والفعل والحرف، ويعرّف الخروصي هذه المصطلحات الثلاثة ويضبط حدودها المفهومية، لأنها الأصول لتقسيم النسق؛ فبتصوّرها المحكم تتمايز الأقسام وتنضبط المصطلحات والمفاهيم.
- هناك مصطلحات صرفية خاصة بكل قسم وهناك مصطلحات مركبة من أكثر من قسم
- غلب نسق الأفعال ومصطلحاته على نسقي مصطلحات الأسماء والحروف، وما أورده من مصطلحات الأسماء كان من المشتقات والمصادر اللصيقة بالأفعال.
- نص على أغلب مصطلحات الفعل وتصريفاته، وناقش أغلب قضاياه التصريفية.
- اهتم من مصطلحات الحروف بالتي تحدث تغييرات في تصريف الأفعال والصيغ، واهتم على الخصوص بحروف العلة لكثرة ما تحدث من تغيّر وإعلال.
- في المصطلحات المركبة في كل أصل كان المكوّن الأساسي (الاسم أو الفعل أو الحرف) هو أحد المركبين أو المركبات، وقد يكون المكون الأساسي أحد المفاهيم المنفردة لكل أصل كالمصدر والجمع لنسق الأسماء، والتعدية لنسق الأفعال، والإعجام والإهمال لنسق ضبط الحروف.
- كثيرا ما يجمع في المصطلحات المركبة مفاهيم متعددة من مسارات مختلفة ليكوّن مفهوما خاصا ذي موقع محدد في النسق.
- تعددت أنواع الشروح للمصطلحات، ولا يكتفي الخروصي بشرح المصطلح فقط وإنما يأتي بالأمثلة الموضحة له.

كما يمكن الإشارة إلى نتيجتين عرضيتين هما أن:

- هناك بعض الاصطلاحات الخاصة التي أوردها الخروصي لبعض المفاهيم مما هو غير مشتهر عند علماء الصرف كمصطلح الإعراب لمفهوم البناء، ومصطلح الفعل الصحيح لمفهوم الفعل السالم من التضعيف والهمز والعلة، ومصطلح أسماء الأرضين لاسم المكان الميمي، ومصطلح تكثير الفاعل لصيغ المبالغة، ومصطلح الظروف للمصادر الميمية واسمي الزمان والمكان، ومصطلح المستقبل والفعل الآتي وهو أحد دلالتي الزمن للمضارع للفعل المضارع ، ومصطلح الأفعال الظرفية للأفعال الدالة على الحدث والزمن معا، ومصطلح الفعل المثبت للمفعول على الفعل الذي لم يسم فاعله.
- أغلب المصطلحات وردت في بداية الكتاب أو بداية الفصول وهذا يعكس تصور الخروصي لمركزية تحديد مفاهيم المصطلحات لفهم القضايا وأوليتها في ذلك.

المراجع

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم .

أرسلان، زكرياء (٢٠١٨)، البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية نصية، الدار البيضاء، المغرب، أفريقيا الشرق.

الأشهب، خالد (٢٠١١)، المصطلح العربي البنية والتمثيل، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديثة.

بابستي، عزيزو فوال (١٩٩٢). المعجم المفصل في النحو العربي، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

حسان، تمام (١٩٩٤)، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة.

الخروصي، ناصر بن أبي نبهان (٢٠١٩). مبتدأ الكشف في علم الصرف. تحقيق: الصوافي، حمود بن عامر بن ناصر، النعماني، غالب بن سعيد بن علي. مسقط، مركز ذاكرة عمان.

سعيد، جلال الدين (٢٠٠٤)، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، تونس، دار الجنوب للنشر والتوزيع.

العزي، عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، (٢٠٠٨)، تصريف العزي، عني به، أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، بيروت، لبنان، دار المنهاج.

الفيروز آبادي، مجمد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٥) القاموس المحيط، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة.

القاسمي، علي (١٩٨٥)، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، بغداد، دار الحرية للطباعة.

ابن منظور، محمد بن مكرم (٢٠١٤) لسان العرب، ط ٨، بيروت، دار صادر.